بزل يدعوهما بذلك إلى أن قبضُه الله إليه (صلع) ، ولم يكن يقول ما يقول عليه السلام عبثًا ولا تكلُّفًا ، ولم يكن (١) كما قال الله جل ذكره (٢) ومَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى ، وإنَّما أَخَذَ منْ خالفنا عنه ما أخذ من السنن بمثل هذا اللفظ ، وعلى هذا المعنَّى وبمثل هذا النقل ، فنَبَذُوا كتاب الله (عج) وَرَاء ظهورهم وخالفوا سنَّة نبيِّهم عداوةً لن افترض الله (عج) عليهم موَدَّته وخلافًا لمن أوجب الله (عج) عليهم طاعته ، نعوذ بالله من الضلال ، والاقتداء في الدّين بالْجُهَّال .

وأمًّا ما أكذبهم الله (عج) به على ألسنتهم فإنَّهم قالوا في قول الله(١) (تع): إِن أَمْرُو مُلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتُ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكِ ، فقالوا: إِن تَرَكُ ، وَلَدًا ذَكَرًا ، فليس للأُخت شيءٌ . لأَنَّ اللَّهُ (ع ج) إِنمَّا سَمَّى لها النصفَ إن لم يكن ولدٌ . فإذا كان ولدٌ ذكرٌ فهو أَحقُّ منها ، وله الميراثُ كُلُّه ، وإن كانت بنتًا فلها النصفُ وللأُخت النصفُ ، قلنا : فكيف ذلك أَوَلِيستِ البنت ولدًا على قولكم لأَنكم تقولون لا اختلاف بينكم في قول اللهِ (عج)(أ): وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ ، فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌّ فَلَكُمُ ٱلرَّبُعُ مِمَّا تَركن ، مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِينَ بِهَا أَوْ دَيْن ، وَلَهُنَّ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْتُمُ إِنْ لَهُ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدُّ ، فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدُّ فَلَهُنَّ الثُّمْنُ مِمَّا تَرَكْتُمْ ، وأنتم ها هنا تَحْجُبون الزوجَ عن النصف إن تركت المرأةُ بنتًا ، والمرأة عن الربُع إن ترك الرجلُ كذلك بنتًا ، لأَنها كذلك ولدُّ كما قال الله (عج) فهي عندكم هاهنا ولدٌ ، ومع الأُخت غيرُ ولد . فهذا

<sup>(</sup>١) ى – ولم يكن صلى الله عليه وعلى آله كما قال إلخ. ( ) ٣/٥٣.

<sup>. 177/8 (4)</sup> 

<sup>. 17/4 (4)</sup>